تحقيق

اكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

الانتخابات البلديّة والإختياريّة ومواقف الكتل النيابيّة شبه إجماع على إجرائها في مواعيدها... ولكن؟

رغم تأكيد وزير الداخلية والبلديات بسام مولوي وغالبية القوى السياسية والكتل البرلمانية على ضرورة اجراء الانتخابات البلدية والاختيارية في مواعيدها المقررة في ايار المقبل، الا ان الحديث يجري عن تأجيلها للمرة الثالثة بعدما تأجلت مرتين، الاولى بحجة تزامنها مع الانتخابات النيابية، والثانية بحجة عدم تأمين الاموال اللازمة والاحتياجات اللوجستية لها

سيكون التبرير هذه المرة، الظروف السائدة من جراء الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان وتحديدا على المناطق الجنوبية، والتهديدات بتوسيع نطاق الحرب. لكن، بين ممارسة الديموقراطية والحقوق السياسية والدستورية، تبقى الانتخابات البلدية والاختيارية في مهب التكهنات في انتظار اللحظات الاخيرة، علما انه حتى قبل الوصول الى هذا الاستحقاق الدستوري، هناك مجالس بلدية واختيارية اصبح عمرها 8 سنوات، وهناك اكثر من 120 بلدية منحلة.

"الامن العام" واكبت هذا الملف فاستطلعت اراء رئيس لجنة الدفاع والداخلية والبلديات النائب جهاد الصمد، عضو كتلة التنمية والتحرير وعضو لجنة الدفاع والداخلية والبلديات النائب قاسم هاشم، عضو اللقاء الديموقراطي النائب بلال عبدالله، عضو تكتل لبنان القوي النائب الان عون، وعضو تكتل الجمهورية القوية النائب جورج عقيص.

الصمد: الجميع يدعمون إجراءها

استهل النائب جهاد الصمد حديثه بالقول: "ابدى الجميع دعمهم وتاييدهم لاجراء الانتخابات في مواعيدها، مع الاخذ في الاعتبار بأننا لسنا في وضع طبيعي".

■ هل تعتقد ان الاجماع السياسي والنيابي سيؤدي فعلا الى اجراء الانتخابات البلدية والاختيارية في موعدها في ايار المقبل؟
□ كان هناك اجماع خلال الجلسة التي عقدتها اللجنة لبحث هذا الملف، على ضرورة اجراء استحقاق الانتخابات البلدية والاختيارية في موعدها، مع تاكيد ضرورة مراعاة الوضع الامني نتيجة العدوان الاسرائيلي.

■ هل ستفرض التطورات الامنية في الجنوب واقعا يؤثر على هذا الاستحقاق؟
□ لوجستيا، اوضح وزير الداخلية انه يتم احترام المهل وجرى نشر لوائح الشطب الشهر الماضي، وفي 10 نيسان ستتم دعوة الهيئات الناخبة واحترام المهل. نتمنى ان يحصل الاستحقاق في موعده ولا نصل الى اي حلول غير مستحبة عند الجميع. كذلك، فان مشروع قانون موازنة العام 2024 الذي احالته الحكومة على مجلس النواب لم يكن يلحظ اعتمادات باجراء الانتخابات البلدية والاختيارية، لكن تم لحظ 10 الاف مليار ليرة لاجرائها، مما يعني ان الجانب المالي مؤمّن. كان هناك حرص من بعض الزملاء النواب على انه لا يكفي ان تكون هناك اعتمادات، انما يجب ان نأخذ في الاعتبار الوضع الامني في الجنوب الذي يتمدد الى مناطق اخرى ولم يعد محصورا فيه فقط، نتيجة العدوان الاسرائيلي على لبنان.

رئيس لجنة الدفاع والداخلية والبلديات النائب جهاد الصمد.

■ ما هي الخيارات المتاحة امام الحكومة ومجلس النواب خلال الفترة التي تسبق موعد الانتخابات، وهل سيتكرر سيناريو التمديد هذه المرة؟
□ لا بد من ان تطورات الوضع الامني ستؤثر على مسار الانتخابات. في كل الاحوال، ومهما كانت التوجهات، ان نحو تأجيل اجراء الانتخابات او التمديد او استثناء بعض المناطق، فان بت الامر في حاجة الى قانون من مجلس النواب. هذا يستدعي حكما تفاهما على جلسة عامة لمجلس النواب لبت الامر.

هاشم: حصولها ضرورة لتنشيط الحراك

يرى النائب قاسم هاشم ان الايام المقبلة والتطورات الامنية في الجنوب والتي تمددت نحو البقاع هي التي ستحدد مصير هذه الانتخابات.

■ هل تتوقع اجراء الانتخابات البلدية والاختيارية في موعدها في ايار المقبل؟
□ حتى الان ما زالت على موعدها وفق القانون، ومن الطبيعي ان يدعو وزير الداخلية الهيئات الناخبة، لكن من الممكن ايضا ان يلجأ الى تاجيلها تقنيا، كونه مطالب بالتزام القانون. قد يقول قائل ان صلاحية المجالس البلدية تحال على المحافظين والقائمقامين، ويبقى الاهم دور المختارين ودورهم في المعاملات اليومية للناس والتي لا تجيّر الى اي سلطة. بعد تمديد ولاية المجالس لسنتين والترهل الذي اصاب البلديات، اصبح اجراء الانتخابات البلدية والاختيارية ضرورة لاعادة تنشيط الحراك فيها.

■ هل الظروف الحالية لاسيما الوضع الامني القائم في الجنوب يسمح باجرائها؟
□ اذا سمحت الظروف الامنية التي تواجه البلاد بسبب الحرب الاسرائيلية على الجنوب ولبنان بعدما اصبحت كل المناطق عرضة لاستهداف العدو الصهيوني. علينا ان لا ننسى حالة التهجير والهدم التي طالت قرى الجنوب وبلداته، فهذا ما سيتم دراسته بدقة لاتخاذ القرار المناسب مع مراعاة الظروف المناسبة والامنة.

■ هناك اصوات تقول باجراء الانتخابات مهما كانت الاوضاع مع استثناء مناطق الجنوب كما حصل عام 1998 مثلا؟
□ حتى هذه اللحظة لم يتم التوافق على اجراء

عضو كتلة التنمية والتحرير النائب قاسم هاشم.

محدد، وهناك اكثر من رأي لدى القوى السياسية والكتل النيابية. البعض يذكر بما حصل في الانتخابات البلدية والاختيارية الاولى عام 1998 يوم تم تأجيلها في المناطق التي كانت تحت الاحتلال الى ان حصل التحرير فاجريت عام 2001. اليوم هناك محافظتان كاملتان قد يكون من الصعوبة اجراء الانتخابات فيهما، اضافة الى ما قد يطرأ على مساحة لبنان حيث طال القصف منطقة بعلبك اكثر من مرة، فيما التوتر يسود كل المناطق اللبنانية. كلما اقتربنا من المهل القانونية ستكون حاسمة للاجابات المطلوبة وما سترسو عليه التوجهات الحكومية والقوى السياسية، لأن هذه الظروف تحتم الشراكة في مسؤولية القرار النهائي.

■ ما هي المخارج الممكنة او المتاحة امام الحكومة ومجلس النواب في هذا الملف؟
□ الحكومة وفق الدستور والقانون ملزمة باتخاذ الاجراءات المطلوبة للوصول الى الانتخابات، وقد تضطرها بعض المعوقات الى تأجيل تقني محدود خارج المواعيد المعلنة قبل انتهاء ولاية المجالس البلدية والاختيارية، الا اذا ارتأت استنادا الى الظروف القاهرة بسبب العدوان المستمر على لبنان، ان تتقدم بمشروع قانون لتمديد جديد للبلديات والمختارين وعندها سيتحمل المجلس النيابي مسؤوليته. قد تتقدم بعض الكتل باقتراح قانون لتمديد ولاية المجالس البلدية والاختيارية، لاسيما ان التمديد حصل في ظروف اقل استثنائية مما يمر به وطننا. الايام المقبلة وما قد تحمله من تطورات، ستكشف ما ستؤول اليه امور هذا الملف، فاذا سمحت الظروف تبقى الانتخابات افضل الخيارات. ◄

عبدالله: لاجرائها او تأجيلها تقنيا

اكد النائب بلال عبدالله ضرورة اجراء الانتخابات مع مراعاة الوضع الامني، لكن لا مانع من تأجيل تقني او استثناء بعض المناطق.

■ هل انتم مع اجراء الانتخابات في موعدها في ايار المقبل؟

□ ما زلنا مع اجراء الانتخابات البلدية والاختيارية في موعدها، لما لذلك من اهمية بتجديد الحياة الديموقراطية والانمائية على صعيد المدن والقرى والبلدات، وبخاصة هناك مجالس بلدية ومجالس اختيارية اصبح عمرها 8 سنوات، وهناك اكثر من 120 بلدية منحلة وتعاني من خلل ما، بغض النظر عن ان المحافظين والقائمقامين يقومون بهذه المهام، وهذا عمل كبير يتولونه اضافة الى مهامهم الاساسية. اعتقد انه لا توجد عوائق لوجستية او مالية بعدما لحظنا مبلغا من المال من الاعتمادات المطلوبة في موازنة 2024. لكن يبقى الموضوع الاساسي الذي يجب ان نناقشه هو الموضوع الامني القائم في لبنان.

■ هل تعتقد ان الظروف الحالية تسمح باجراء هذا الاستحقاق ام اننا امام خيارات اخرى؟

□ يجب ان يكون هناك قرار جدي ومسؤول، وعدم اللجوء الى تقاذف الكرات بين الحكومة ومجلس النواب، وكأن الحكومة تريد ومجلس

عضو "اللقاء الديموقراطي" النائب بلال عبدالله.

النواب لا يريد او العكس صحيح. اعتقد ان الموضوع الوحيد الذي يجب ان يناقش ويقتضي باتخاذ قرار جريء، هو الموضوع الامني، خصوصا اننا نشهد تماديا للعدوان الاسرائيلي بضرب عمق لبنان وليس فقط الشريط الحدودي، النبطية، الغازية، جدرة، بعلبك وربما مناطق اخرى، والضاحية عند اغتيال صالح العاروري. لذلك يجب ان يكون هناك تقييم امني مباشر من الحكومة، وتقديم اقتراح واضح لمجلس النواب بهذا الموضوع. بالنسبة الينا كلقاء ديموقراطي، نصر على الانتخابات وعلى تداول السلطة البلدية والاختيارية في قرانا وبلداتنا. اذا كانت ثمة عوائق امنية للتأجيل، فنريد ان يكون تاجيلا تقنيا وليس على نسق المرة الماضية لمدة سنة. التأجيل التقني ربما يكون مرتبطا بتحديد انتهاء العملية العسكرية اذا كان العائق امنيا فقط.

■ كيف يمكن ان يكون المخرج او الحل لهذا الموضوع؟

□ اقتراحنا الخيار الاول وهو اجراء وزارة الدخلية الانتخابات البلدية والاختيارية في موعدها وربما تأجيلها في اماكن معرضة للخطر او تجميدها. فاذا كانت هناك من خلاصات امنية تنصح بعدم التجمعات والى آخره، لاسيما ان الحرب تتدحرج بيننا وبين العدو الاسرائيلي وكل المؤشرات تقول انه لا هدوء في المدى القريب المنظور، آمل ان لا يكون القرار بالتأجيل مفتوحا بل مرتبطا بوقف العمليات العسكرية، اي ان نقوم باجراء الانتخابات عند حصول اول هدنة او اول وقف لاطلاق النار.

عون: الظروف الاستثنائية تؤخذ في الاعتبار

شدد النائب الان عون على ان المسؤولية الاولى والاخيرة لتقييم الوضع واتخاذ القرار بشأن الانتخابات تقع على عاتق الحكومة.

* هل انتم مع اجراء الانتخابات في موعدها المقرر في ايار المقبل؟

- طبعا نحن مع اجراء الانتخابات البلدية في موعدها، لكن في الوقت نفسه نقدر ان هناك ظروفا استثنائية تمر فيها البلاد بحكم الحرب مع اسرائيل، وهي تؤثر بشكل كبير على مناطق عدة ويجب اخذ هذا الواقع في الاعتبار.

■ هل تعتقد ان الظروف الحالية وخصوصا الوضع الامني والشغور الرئاسي تسمح باجراء هذه الانتخابات؟

□ تقييم ظروف الانتخابات هو اولا من مسؤولية الحكومة التنفيذية التي هي الاكثر الماما بكل الجوانب المتعلقة

باجراء الانتخابات اكان على الصعيد الامني او اللوجستي او الاداري.. لذا عليها ان تحسم هذا الموضوع.

■ ما هي الخيارات المتاحة امام الحكومة ومجلس النواب للتعامل مع هذا الاستحقاق؟

□ بعدما تجري الحكومة تقييمها، عليها ان تأخذ القرار المناسب وهو واحد من احتمالين: اجراء انتخابات جزئية اي مع استثناء المناطق الواقعة في نطاق الحرب، او تأجيلها. اما مجلس النواب فعليه مواكبة قرار الحكومة وتحمل مسؤوليته التشريعية اذا اقتضت الحاجة.

عضو تكتل لبنان القوي النائب الان عون.

عقيص: قلة نيابية للأسف مع اجرائها

اكد النائب جورج عقيص الحرص على اجراء هذا الاستحقاق لأنه من صلب الحقوق السياسية الاساسية للمواطن.

■ هل انتم مع اجراء الانتخابات في هذه الظروف؟

□ بالطبع نحن مع اجراء اي استحقاق انتخابي في موعده الدستوري، لأن الانتخابات تشكل تعبيرا عن مزاج الرأي العام وتوجهاته. حق الناخب لا يمكن حرمانه منه تحت اي ظرف، فهو من الحقوق السياسية الاساسية التي لا يمكن تجاهلها.

■ ماذا عن التطورات في الجنوب والشغور الرئاسي؟

□ خلال اجتماع لجنة الدفاع والداخلية والبلديات الذي ناقش الموضوع، اصر نواب تكتل الجمهورية القوية على موضوع اجراء الانتخابات ولا حجة بسبب الفراغ الرئاسي لأنه سبق واجريت الانتخابات البلدية عام 2016 في ظل الفراغ الرئاسي، ولا تزال هذه المجالس البلدية قائمة حتى اليوم. اما التطورات في الجنوب، ففي امكان وزير الداخلية تأجيل الانتخابات في الاماكن التي

عضو تكتل الجمهورية القوية النائب جورج عقيص.

تتعرض لعمليات عسكرية، وان يقال في حال اجريت قبل انصراف 4 سنوات من عمر المجلس البلدي تكون هذه المجالس لمدة اقصر، والا تعتبر مؤجلة لمدة ثلاث سنوات.

■ ما هي الخيارات المتاحة امام الحكومة ومجلس النواب للتعامل مع هذا الاستحقاق؟

□ معظم الكتل النيابية مع التأجيل، مع الاسف، ولكل كتلة اسبابها، علما ان هناك قلة قليلة من النواب يريدون هذه الانتخابات. فحتى لو كانت مرهقة في مناطقنا، الا اننا نفضل ان نتعب وان يمارس الناخبون خياراتهم.